● أخبار قصيرة

إيران التاسعة عالمياً من حيث عدد المطارات

قالت وزيرة الطرق وبناء المدن: تحتل إيران المرتبة التاسعة في العالم من حيث عدد المطارات، حيث تمتلك ٧٠ مطاراً وتحتل المرتبة ٥٧ دولياً من حيث عدد الرحلات ونقل المسافرين والأمتعة وقطع المسافات والمرتبة ٤٧ محلياً وعالمياً. وصرحت فرزانة صادق، الأربعاء، بأن متوسط عمر أسطول الطيران الإيراني هو ٢٨ عامًا؛ مضيفة: يبلغ إجمالي الأساطيل النشطة ١٧٤ أسطولًا، ويبلغ إجمالي الأساطيل العاملة ١٣٩ أسطولًا. وتابعت: تم نقل ٢٥ مليونًا و ٤٨٠ ألفًا و٤٣٨ مسافرًا، منهم ١٨ مليونًا و٤٧ ألفًا و١٣٨ مسافرًا محليًا، و٧ ملايين و٤٣٣ ألفًا و ٣٠٠ مسافر أجنبي في العام الماضي. وقالت صادق: إن نمو حركة المرور مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣ بلغ ٨٪ بشكل عام، و٢٪ في السفر المحلي و٢٢٪ في السفر الأجنبي. كما أكدت ضرورة متابعة تعويضات العدوان الصهيوني الذي استمر ١٢ يوماً في الهيئات الدولية عبر وزارة الخارجية نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للبلاد وصناعة الطيران. ودعت وزيرة الطرق إلى إجراء دراسات لمقارنة صناعة الطيران الإيرانية مع دول أخرى في العالم وحتى الدول ذات الظروف المماثلة لإيران من أجل تحديد القوانين والمعايير وطرق توليد الإيرادات والأهداف ونماذج الربحية. كما أمرت منظمة الطيران المدني بتنظيم آلية تقليص عمر الأسطول الجوي مع الأخذ في الاعتبار الامتيازات والتسهيلات لشركات الطيران.

تصدير بضائع بقيمة ٦٣٨ مليون دولار من خوزستان إلى العراق

أعلن مراقب جمارك محافظة خوزستان (جنوب غرب إيران) عن تصدير مليونين و ٦٢٠ ألف طن من البضائع بقيمة ٦٣٨ مليونًا و ٥٠٠ ألف دولار من جمارك المحافظة إلى العراق منذ بداية العام الجاري (العام الإيراني بدأ في ٢١ آذار/ مارس). وقال بهروز قره بيكي: بلغ إجمالي صادرات جمارك خوزستان إلى الدول المستهدفة في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام ٧ ملايين و ٢٠ ألف طن بقيمة تزيد عن مليارين و٦٥ مليون دولار. وأضاف: خلال الفترة نفسها، دخلت البلاد ٦ ملايين و ٧١٠ آلاف طن من البضائع، بما في ذلك السلع الأساسية وغيرها بقيمة مليارين و ٣٠ مليون دولار، من حدود جمارك خوزستان. وتابع: من بين هذه الكمية من الواردات، كان أكثر من ٦ ملايين و ١٦٠ ألف طن من السلع الأساسية، بما في ذلك الذرة والأرز والقمح والشعير والسكر الخام ودقيق فول الصويا والبذور الزيتية وزيت دوار الشمس الخام وزيت النخيل والمطاط الثقيل والأسمدة الكيماوية.

ارتفاع إحتياطيات إيران من النحاس

ارتفعت إحتياطيات إيران من النحاس إلى ٢٢/٥ مليار طن. وأفادت وكالة مهر للأنباء، في تقرير لها، بأن احتياطيات إيران الجيولوجية من النحاس ارتفعت إلى رقم كبير، حيث ارتفعت إلى ٢٢/٥ مليار طن، مما يُمثل إمكانات هائلة للبلاد. وستصل حصة الشركة الوطنية للنحاس في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١/٣٪ حتى عام ٢٠٢٩، وستُدرّ على البلاد أكثر من ٨ مليارات دولار من عائدات النقد الأجنبي.

الأمين العام لـ«بيت الصناعة والتعدين والتجارة»:

الاستقرار الاقتصادي خلال الحرب المفروضة ثمرة التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص

في ظل الظروف التي كانت تشهد احتمالات نقص وخلل في سلاسل التوريد، أظهر الشعب تعاوناً كبيراً

الوفاق/ أكد الأمين العام لـ«بيت الصناعة والتعدين والتجارة»، في إشارة إلى وضع سوق الصرف الأجنبي خلال فترة الحرب المفروضة الـ١٢ يوماً، قائلاً: في ظل التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي والمؤسسات الاقتصادية، لم يشهد سوق الصرف أي عدم استقرار، بل إن الإجراءات الدقيقة التي اتُخذت أرسلت رسالة واضحة حول الاستقرار الاقتصادي وتلبية الاحتياجات العامة للمواطنين؛ مضيفاً: هذا النجاح يُظهر فعالية التعاون بين القطاعين العام والخاص في مواجهة التحديات.

وأكد آرمان خالقي، في حديث مع مراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»، حول إجراءات الحكومة خلال الحرب المفروضة التي شنّها الكيان الصهيوني على الشعب الإيراني: تمكّن البنك المركزي خلال الحرب المفروضة الـ١٢ يوماً من تنفيذ برنامج دقيق لإدارة تقلبات سوق الصرف ومنع حدوث أزمة. ومع بدء الحرب، ظهرت حاجة ملحّة لتأمين السلع الأساسية للبلاد، حيث كان لابد من إدخال البضائع العالقة عند الحدود والجمارك إلى الأسواق بسرعة أكبر، كما تطلب الأمر تسهيل إجراءات تسجيل الطلبيات. وأضاف: في مثل هذه الظروف، كانت مهمة الحكومة والبنك المركزي الأساسية هي طمأنة المواطنين بتوفر السلع الضرورية بكميات كافية.

الحضور الميداني للمسؤولين يُرسل رسالة طمأنة للناس

وقال العضو في غرفة تجارة إيران: لقد كانت قرارات رئيس الجمهورية والتعاون الوثيق مع البنك المركزي في هذا الصدد حاسمة للغاية، وحتى قبل بدء الحرب، كانت هناك قيود واضحة على الصرف الأجنبي؛ لكن الأداء السريع والحكيم للبنك المركزي في تخصيص العملات الأجنبية خلال أيام الحرب ساعد في السيطرة على الأجواء النفسية في المجتمع ومنع الشائعات حول نقص السلع.

ووصف خالقي الحضور السريع والميداني لرئيس الجمهورية ومحافظ البنك المركزي خلال الأيام الأولى للحرب المفروضة بأنه «إجراء يعزز الثقة»، قائلاً: في لحظات خوف وقلق المجتمع من المستقبل، شكّل ظهور رئيس الحكومة والقيادات الاقتصادية العليا -بمن فيهم محافظ البنك المركزي- في الساحة رسالة واضحة للرأي العام عن السيطرة الكاملة على الأوضاع، والجاهزية التامة لإدارة الأزمة.

وأضاف هذا الخبير الاقتصادي: الحرب الهجينة الأخيرة لم تكن مقتصرة على الجبهة المادية فحسب، بل امتدت إلى الفضاء السيبراني والنفسي وحتى الرقمي. وفي هذا المشهد، كان المواطنون يتساءلون عن مكان المسؤولين والقرارات المتخذة. كما أن حضور رئيس البنك المركزي في بعض فروع البنوك ومكاتب الصرافة، وذلك في اليوم الأول نفسه، ساهم بشكل كبير في تخفيف المخاوف الشعبية، وتعزيز الثقة بالمؤسسات.

دور الذهب في مواجهة العقوبات ودعم العملة الوطنية

وأكد الأمين العام لـ«بيت الصناعة والتعدين والتجارة» على أهمية الذهب في الإدارة الاقتصادية للبلاد، قائلاً: في ظل العقوبات، يلعب الذهب دوراً حاسماً في المقايضة واستيراد السلع الأساسية وإتمام المعاملات الأجنبية، وعندما تكون التحويلات النقدية التقليدية غير متاحة، يصبح الذهب بديلاً قيماً لتلبية احتياجات البلاد. وأضاف: زيادة الاحتياطيات الذهبية لا تمتلك أهمية اقتصادية فحسب، بل تشكل أيضاً استثماراً بين الأجيال في ظل التضخم المزمن وانخفاض قيمة العملة الوطنية، ويجب الحفاظ على هذه الاحتياطيات على المدى الطويل، ويمكن للبنك المركزي استخدام أدوات مثل سك العملات الذهبية لامتصاص جزء من السيولة والتحكم فيها.

وأعرب خالقي عن إعجابه باستجابة المواطنين خلال الحرب المفروضة الـ١٢ يوماً، قائلاً: في ظل الظروف التي كانت تشهد احتمالات نقص وخلل في سلاسل التوريد، أظهر الشعب تعاوناً كبيراً.

إلزامية الرؤية المستقبلية في الاقتصاد

واختتم خالقي حديثه بالتأكيد: لا ينبغي اعتبار تجربة الحرب المفروضة الـ١٢ يوماً مجرد حدث عابر، بل يجب تحليلها بدقة وتحويلها إلى أساس للتخطيط المستقبلي، وعلينا استخلاص الدروس من هذه الأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، ودراستها على المستوى العلمي والتخصصي. لقد أظهر المواطنون استعدادهم للتعاون مع الظروف، وعلى المسؤولين استثمار هذه الثقة بشكل صحيح.

ومزيد من الاستثمار في محطات الطاقة المتجددة

زيادة إقبال الصناعات الكبرى على إنشاء محطات توليد الكهرباء

الوفاق/ أعلن مسؤول مشروع إنشاء محطات توليد الكهرباء للصناعات الكبرى في شركة إنتاج نقل وتوزيع الكهرباء «توانير» عن زيادة إقبال هذه الصناعات على إنشاء محطات توليد الطاقة، مع دعوتها لمزيد من الاستثمار في محطات الطاقة المتجددة.

وصرح مهدي مقيم زاده: تمت الموافقة المبدئية على إنشاء محطات بطاقة إجمالية تبلغ ١٩/٣٥٧ ميغاواط، ومن المتوقع ربط حوالي ٦/٠٠٠ ميغاواط من هذه القدرة بالشبكة الكهربائية الوطنية بحلول نهاية عام ٢٠٢٥. وأضاف: تقدم مستثمرون جدد بطلبات لإنشاء محطات إضافية بطاقة ٩/٥٩٦ ميغاواط ليصل إجمالي القدرة المطلوبة إلى حوالي ٣٠/٠٠٠ ميغاواط.

وأشار مقيم زاده إلى أن ٨/٠٨٠ ميغاواط من هذه الطاقة قيد التنفيذ حالياً أو تم تنفيذها بالفعل، ومن هذا الرقم تم تشغيل ٢/٣٢٠ ميغاواط بالكامل، بينما ٣/٥٧٠ ميغاواط أخرى على وشك بدء التنفيذ؛ وبإضافة هذه القدرات، سيصل إجمالي مشاريع محطات التوليد قيد الإنجاز إلى حوالي ١١/٥٠٠ ميغاواط. وأوضح أن وزارة النفط، بسبب محدوديات توفير الوقود، قد تعهدت بتزويد ١١/٥٠٠ ميغاواط فقط من محطات التوليد الحرارية للصناعات، لذلك يجب زيادة السعة فوق هذا المستوى من خلال تطوير وحدات البخار في محطات الدورة المركبة الحالية، مما يتيح إنتاج ٦-٧ آلاف ميغاواط إضافية من الكهرباء دون استهلاك وقود إضافي. وأضاف: طبقاً للخطة الموضوعة، سيتم إدخال حوالي ١٧٦٣ ميغاواط من محطات التوليد الجديدة بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، و ٢٠٠٠ ميغاواط إضافية بحلول نهاية عام ٢٠٢٦، مما سيرفع السعة الإجمالية المتزامنة للصناعات الكبرى مع الشبكة الكهربائية الوطنية إلى ٦٠٠٠ ميغاواط، وهو ما سيلعب دوراً بالغ الأهمية في تخفيف الضغط على الشبكة الكهربائية الوطنية في السنوات المقبلة.

وأشار مسؤول المشروع إلى أنه بعد إقرار قانون إزالة العقبات أمام تطوير صناعة الكهرباء عام ٢٠٢٢، أصبحت الصناعات الكبرى ملزمة بإنشاء ٩٠٠٠ ميغاواط من محطات التوليد الحرارية بكفاءة لا تقل عن ٥٥٪، بالإضافة إلى ١٠٠٠ ميغاواط من محطات الطاقة المتجددة.

ووفقاً لهذا القانون، يتعين على هذه الصناعات التعاون مع وزارة الطاقة ووزارة الصناعة والتجارة والمناجم ومنظمة حماية البيئة لتنفيذ مشاريعها ضمن الإطار الزمني المحدد.

ضرورة الإسراع في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة

وأشار مقيم زاده إلى أنه من أصل ١٠٠٠ ميغاواط المخصصة للطاقة المتجددة، تم حتى الآن تشغيل ١٢٠ ميغاواط من محطة فولاد مباركة للطاقة الشمسية، و٣٠ ميغاواط من صناعات النحاس الوطنية الإيرانية، و١ ميغاواط من فولاد غرب آسيا، مما يبرز الحاجة الملحة لتسريع وتيرة التنفيذ في هذا المجال.

وأشار المسؤول إلى أن القانون ينص على إعفاء الصناعات الملتزمة بإنشاء محطات توليد وتأمين احتياجاتها الكهربائية من قيود خفض الاستهلاك خلال أوقات الذروة، بينما تخضع الصناعات المتخلفة عن هذه الالتزامات لقيود استهلاك خلال فترات الذروة.

ووفقاً للمادة ٤ من قانون إزالة العقبات، يتعين على الصناعات الكبرى بما فيها الحديد والنحاس والبتروكيماويات والألمنيوم والمصافي التوجه نحو إنشاء محطات توليد ذاتية، مما يسهم في تعزيز استقرار الشبكة الكهربائية الوطنية.

تفاصيل وصول طائرات بوينغ إلى إيران في ظل الحظر

في حين تم فرض أشد إجراءات الحظر على صناعة الطيران في البلاد، نجحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شراء العديد من طائرات الركاب الضخمة باستخدام أساليب متطورة وذكية؛ وهي عملية معقدة شبّهتها وسائل الإعلام الغربية بـ«فيلم تجسس»؛ لكنها حقيقية تماماً.

ففي حين تخضع إيران لأشد إجراءات الحظر الدولية ويُحظر عليها فعليًا شراء طائرات تجارية جديدة أو حتى مستعملة، فقد لفتت أدلة نجاح البلاد في تحديث أسطول طائراتها، باستخدام أساليب متطورة وذكية، انتباه وسائل الإعلام العالمية في السنوات الأخيرة.

وتشير أحدث التقارير، بما في ذلك من صحيفة «بيلد» الألمانية ومصادر طيران مثل «إير داتا نيوز» و«إيروتيلغراف»، إلى أن إيران تمكنت من استيراد خمس طائرات بوينغ ٧٧٧-٢٠٠ER عريضة البدن من خلال سلسلة معقدة من الدول والشركات الوسيطة. وتُظهر هذه العملية المعقدة بوضوح قدرة خاصة على التغلب على العقبات الفنية والقانونية والسياسية التي تفرضها إجراءات الحظر بموجب القانون الأميركي، يُحظر تصدير أي طائرة تزيد نسبة أجزائها المصنعة في الولايات المتحدة عن ١٠٪ إلى إيران؛ وهي مسألة تشمل جميع طرازات بوينغ والعديد من طائرات إيرباص؛ لكن إيران نجحت في تجاوز هذه العقبة باستخدام شبكة من الشركات الوسيطة، وملكية وهمية، ودول ذات رقابة ضعيفة، وحتى الطيران بدون أجهزة إرسال واستقبال.

ووفقًا للمعلومات المنشورة، سُلّمت طائرات بوينغ ٧٧٧ هذه أولًا إلى الخطوط الجوية السنغافورية بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، ثم نُقلت إلى شركات اقتصادية في تايلند، ومستودعات طيران في أستراليا، ثم إلى الصين، وأخيرًا دخلت إيران عبر مسار جاكارتا ثم كمبوديا. ويقال إن اسم شركة أميركية في ميامي يظهر في هذه السلسلة، مما ساهم بطريقة ما في تسهيل هذا النقل.

وليس هذا أول مثال على هذه العملية الذكية. ففي السنوات السابقة، نجحت إيران في استخدام نفس التكتيك لاستيراد أربع طائرات إيرباص A٣٤٠ من جنوب إفريقيا في ديسمبر ٢٠٢٢، وطائرتين إيرباص A٣٣٠ في أبريل ٢٠٢٤، وطائرتين فرنسيتين من طراز A٣٤٠-٢٠٠ في مايو ٢٠٢٣.

ومن المقرر أن تنضم هذه الطائرات الجديدة إلى أسطول شركة ماهان للطيران؛ وتخطط ماهان للطيران حاليًا لاستيراد خمس أو ست طائرات بوينغ ٧٧٧ إضافية، في مؤشر آخر على استمرار هذه الاستراتيجية المتطورة.

وعلى الرغم من أن العقوبات تهدف إلى الحد من القدرات الاقتصادية والتقنية لإيران، فقد تمكنت البلاد من تطوير بعض بنيتها التحتية الحيوية للنقل من خلال مزيج من الفطنة الدبلوماسية والثغرات القانونية والشبكات الإقليمية.